

ولا يخفت الصوت

بقلم سمير قصير

النهار ٢٠٠١/٨/١٧

في استهلال كتابه الشهير عن الحرب اللبنانية، يستعيد جونatan رندال حكماً أطلقه احد القناصل الاوروبيين على اهل هذه البقعة في مطلع القرن، مستهجنًا ان يكونوا دوماً على استعداد لاضرام النار في البلاد من اجل اشعال سيكارة. انتهت الحرب منذ اكثر من عقد، ولا احد في جميع فئات المجتمع يفكر الآن في حرق البلد. لكن النزعة التدميرية باتت تسكن دوائر القرار، ولو باسم السلم الاهلي. هنا، تصغر وظيفة اتفاق الطائف والدستور والشرعة العالمية لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان، فضلاً عن اصول المحاكمات الجزائية، ولا تعود هذه النصوص المنظمة للاجتماع الوطني اكثر من مجرد اوراق لا تصلح الا لمسح العرق عن جبين من اقلقهم اختلال في لعبة الاحجام المزعومة، والاصح لعبة الظلال، او من هزهم خطر فقدان مكانهم الثمين في هذه الحلبة الفارغة من اي مشروع واي مشروعية. غير ان دوران آليات القرار في متاهات الحسابات الشخصية لا يقلل من اهمية التعارض الذي ظهر بين الممسكين بالسلطة ومشروع الدولة. فلو لم يكن هذا التعارض صارخاً من الاساس، لما تحولت حريات الناس مجالاً يستبيحه المفترسون كلما شأوا تصعيد حروبهم الصغيرة ضد بعضهم البعض وحربهم الكبيرة ضد مجتمع ادار لهم الظهر فراح يتصالح مع نفسه من دون ان ينتظر اذنًا من صاحب وصاية او خاضع لها. ولنعترف صراحة ان هذه الحرب الكبيرة، اذ اقتترنت مع فصل بانس جديد من الحروب الصغيرة، افضت الى الحاق ضرر جسيم بما تبقى من حريات، فأكدت ما كنا نستشعره من القراءات عن بلدان بعيدة "تجحت" في ان تكون في الاوان نفسه جمهوريات موز وجمهوريات خوف. وبعد ذلك، يأتي وزير مولج برعاية امن المواطنين ليقول ان تحقيقاً سيجري في حق "المدنيين" الذين اعتدوا على المعتصمين امام قصر العدل. يبدو ان وزارة السيد الوزير تفتقر الى اجهزة الهاتف والتلفزيون والفيديو والتنصت، فلم ينتبه الا بعد مرور خمسة ايام ان القوات النظامية التابعة له تركت الشطار والعيارين الجدد ينهالون ضرباً وركلاً على المواطنين قبل ان يسوقهم الى شاحنات تابعة لقوات نظامية اخرى. بالمناسبة، وتصحيحاً لخطأ شائع، لم تكن تلك المرة الاولى التي يعهد فيها القمع الرسمي الى هؤلاء الشطار، فقد حدث ان تدخلوا في نيسان الماضي ضد تجمع من الشباب اعتصموا قرب وزارة الداخلية في الصنائع للتنديد باضطهاد صحافي، وكان بين المعتدى عليهم محام. الا ان الكاميرات كانت غائبة في تلك المرة، فلم يكن ممكناً "الاتعاض". اما وقد توافرت امام قصر العدل ولم تغب عن المسؤولين الميدانيين ناهيك بالسياسيين، وجب التساؤل اذا لم يكن "انزال" المدنيين متعمداً لتعميم رسالة الخوف، على غرار "الاجتهادات" القانونية التي حوكم على اساسها معظم المعتقلين.

لكن جمهورية الخوف لا تنبت بهذه السهولة في مجتمع استعداد على ما يبدو قدرته على انتاج المضادات الحيوية. ولعل هذه القدرة هي الدرس الابغ في هذه الاحداث. ففي مقارنة سريعة مع سجلات التعدي في عقد التسعينات، تبرز السرعة القصوى التي تم فيها هضم التبريرات المؤامراتية للهجوم على الحريات، فلا يخفت الصوت، بل على العكس تنتسج دائرة الاعتراض، مثلما رأينا في مؤتمر الدفاع عن الحريات والديموقراطية امس، لتتشكل ملامح حركة وطنية جديدة تأخذ على عاتقها مشروع الدولة